الاتحاد الأوروبي: مفاوضات النووي الإيراني صعبة

إبراهيم رئيسي : سندعم المفاوضات النووية وبرنامج الصواريخ الباليستية غير قابل للتفاوض

«وكالات» : قال الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي إن «الحكومة القادمة ستدعم المفاوضات بشأن الاتفاق النووي في فيينا، لكنها لن تربط مستقبل إيران بها، ولن نقبل أن تكون المفاوضات استنزافية».

وأضاف رئيسي –في أول مؤتمر صحفي بعد إعلان فوزه بالانتخابات– أن الأميركيين هم من انسحبوا من الاتفاق النووي، ويجب أن يعودوا إليه أولا، وكذلك فإن الأوروبيين لم يطبقوا ما التزموا به في الاتفاق، والشعب الإيراني يطالبهم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وألا يخضعوا لضغوط واشنطن.

وشدد على أن إدارته حريصة على «إلغاء كل إجراءات العقوبات المفروضة على إيران».

وأكد رئيسي أن على العالم أن يدرك أن سياسة الضغوط القصوى على إيران لم تكن مجدية، وأن الوضع تغيّر بعد الانتخابات الرئاسية.

وتابع «سياستنا الخارجية لن تبدأ بالاتفاق النووي ولن تنتهي به، ونؤكد أنها ستكون مرتبطة بالتعامل الواسع والمتوازن مع الدول كافة».

وأكد أن إيران لا تمانع عودة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية، وأن الأولوية لتحسين العلاقات مع دول الجوار. ودعا السعودية إلى وقف التدخل في اليمن على الفور.

وفي سياق متصل، قال رئيسي إن «برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني غير قابل للتفاوض، على الرغم من مطالب الغرب ودول الخليج بإدراجه في المحادثات النووية الجارية في فيينا».

داخليا، أكد الرئيس الإيراني المنتخب أن حكومته ستركز على تحقيق تطلعات الشعب الإيراني، بتغيير الأوضاع المعيشية والاقتصادية ومكافحة الفساد.

ومضى قائلا «لا يزال لدينا سوء إدارة وعدم اهتمام بالشباب وغياب لتطبيق العدالة، ولذلك نأمل في تحسين الظروف والتخفيف عن الشعب وإعادة ثقته بالحكومة».

وشدد على أن مشاركة الشعب الواسعة في الانتخابات الأخيرة تحمل رسالة لكل العالم، بأن الشعب متمسك بمبادئ الثورة الإسلامية.

وردا على سؤال حول مطالبة بعض المنظمات الحقوقية بمحاكمته، قال رئيسي إنه ينبغي مكافأته على الدفاع عن حقوق الشعب وأمنه.

وقال إنه –كرجل قانون– «دافع دائما عن حقوق الإنسان»، مضيفا أن العقوبات الأميركية التي فرضت عليه لمزاعم بانتهاك حقوق الإنسان جاءت بسبب قيامه بعمله قاضيا.

وفاز رئيسي برئاسة الجمهورية الإيرانية إثر حصوله على 17 مليونا و926 ألفا و345 صوتا من أصل 28 مليونا و933 ألفا، وفق النتائج النهائية التي أعلنها وزير الداخلية عبد الرضا رحماني فضلي، السبت الماضي.

ومن المقرر أن يسلم الرئيس الحالي حسن روحاني منصبه للرئيس الجديد بعد 45 يوما.

من جهة أخرى أكد مسؤول الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن المفاوضات النووية التي تجري منذ بداية أبريل الماضي في فيينا من أجل إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني «صعبة».

وأعرب في تصريحات لقناة «العربية» أمس الاثنين عن أمله بألا يؤدي تغيير القيادة في إيران وانتخاب إبراهيم رئيسي المتشدد رئيسا خلفا لحسن روحاني، إلى تعطيل جهود التوصل لاتفاق.

وقال :»نأمل أن لا تؤثر نتائج الانتخابات على سير مباحثات فيينا».

وشدد على أن العودة للاتفاق النووي هي القضية الأكثر أهمية بالنسبة للاتحاد.

بالتزامن، أعلن كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي اليوم أن الجزء الصعب من المباحثات ما زال قائما، إلا أنه أعرب عن أمله في التوصل لاتفاق خلال عمل الحكومة الحالية.

كما وصف الرئيس المنتخب بأنه واقعي وعقلاني للغاية، وقال إن موقف بلاده لن يتغير حتى بعد انتقال السلطة، في أغسطس.

الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي

وزير الخارجية الألماني يدعو لبديل لمشروع «طريق الحرير»

وزير الخارجية الألماني هايكو ماس

برلين – «وكالات» : في ضوء النفوذ الصيني المتزايد عبر مبادرة طريق الحرير، دعا وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، إلى إيجاد بدائل.

وقال ماس في مقابلة مع صحيفة «لا ريبوبليكا» الإيطالية الصادرة، أمس الإثنين، إن «الصين تستخدم بشكل متزايد الفرص الاقتصادية لتوسيع نفوذها الجغرافي الاستراتيجي»، موضحا أنه نتيجة لذلك وقعت العديد من البلدان في فخ الديون.

وأضاف: «يقولون لنا: نريد أن نحرر أنفسنا من اعتمادنا المالي على الصين، لكن قدموا لنا بدائل».

وذكر ماس أن هذا ينطبق على أمريكا الجنوبية وجنوب شرق أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، مؤكداً ضرورة التفكير في كيفية المساهمة اقتصادياً وماليا بشكل أكبر، موضحاً أن الهدف هو دعم الدول في تنميتها، ولكن أيضاً إبطاء النفوذ المتزايد للصين.

وكان «طريق الحرير الجديد» أيضاً موضوع القمة الأخيرة للدول الصناعية السبعة الكبرى.

وتحاول الصين كسب مزيد من النفوذ في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا عبر طرق تجارية جديدة.

وتسعى مجموعة السبع إلى مواجهة ذلك بمبادرة خاصة بها للبنية التحتية.

الأمم المتحدة تعرب عن انزعاجها العميق من الانتهاكات في تيغراي

«وكالات» : أعربت المفوضة السامية لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة ميشيل باشليه، الإثنين، عن قلقها حيال تواصل ورود تقارير عن «انتهاكات خطيرة» في إقليم تيغراي الإثيوبي تمارسها كافة أطراف النزاع، بما في ذلك الانتهاكات المتواصلة للقوات الإريترية.

وقالت باشليه: «أشعر بقلق عميق حيال تواصل ورود تقارير عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وانتهاكات ضد المدنيين تمارسها جميع أطراف النزاع».

وأشارت باشليه إلى وقوع «إعدامات خارج نطاق القضاء وعمليات توقيف تعسفي واعتقالات وعنف جنسي ضد الأطفال كما البالغين وعمليات نزوح قسري».

واشنطن تُطلق اختبارات على أحدث حاملة طائرات

حاملة طائرات أمريكية

واشنطن – «وكالات» : بدأت البحرية الأمريكية سلسلة اختبارات لحاملة طائراتها الأحدث والأكثر تطوراً عبر القيام بتفجيرات ضخمة لتحديد ما إذا كانت السفينة جاهزة للحرب.

وذكر بيان أنه تم إجراء أولى الاختبارات، التي تُعرف باسم «فول شيب شوك» الجمعة عندما قامت البحرية بحادث تفجير عملاق بالقرب من حاملة الطائرات «يو إس إس جيرالد آر فورد».

وأظهرت الصور ولقطات مسجلة اندفاعا هائلا للمياه من المحيط نتيجة ما وصفته وسائل الإعلام الأميركية أنه انفجار بقوة 18 طنًا. وأفادت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية أن الانفجار، الذي وقع في المحيط الأطلسي قبالة سواحل فلوريدا، سجل على أنه زلزال بقوة 3,9 درجات.

وأضافت في البيان أن البحرية «تُجري تجارب ارتدادية لتصميمات السفينة الجديدة باستخدام متفجرات لتأكيد أن سفننا الحربية يمكنها الاستمرار في تلبية متطلبات المهمة الملحّة في ظل ظروف قاسية قد تواجهها في المعركة».

بعد الاختبارات، ستخضع السفينة الحربية للصيانة والإصلاح.

وأوضحت البحرية أن التجارب تقام «ضمن جدول زمني ضيق يتوافق مع متطلبات تخفيف الآثار البيئية، مع احترام أنماط الهجرة المعروفة للحياة البحرية في منطقة الاختبار».

تشيلي ستبدأ صياغة دستورها الجديد في الرابع من يوليو

«وكالات» : تباشر الجمعية التأسيسية في تشيلي أعمالها في الرابع من يوليو لصياغة دستور جديد من شأنه أن يحل محل الدستور الموروث من حقبة الجنرال أوغوستو بينوشيه الدكتاتورية (1973–1990).

دعا الرئيس سبستيان بنييرا في خطاب الأحد من القصر الرئاسي، إلى عقد أول جلسة لهذه الجمعية التأسيسية المؤلفة من 155 عضواً والتي ستُمهَل فترة تسعة أشهر للقيام بعملها قبل أن يُجرى استفتاء حول النصّ.

والدستور الجديد هو من بين أبرز مطالب المحتجين الذين خرجوا إلى الشوارع في 18 أكتوبر 2019 ومن شأنه أن يحل محلّ نصّ يُعتبر أنه السبب الأساسي وراء المظالم والتفاوتات في إحدى أكثر الدول ازدهاراً في المنطقة.

علم تشيلي مرفوعاً في إحدى التظاهرات

وأكد الرئيس التشيلي أن «هذه الجمعية التأسيسية تمثل فرصة كبيرة للتوصل إلى اتفاقات واسعة النطاق ومتنية، تسمح بوضع دستور يكون معترفاً به ومحترماً من قبل الجميع».

وسيحل النصّ الجديد مكان دستور مبني على مبادئ ليبرالية جداً عُدل مرات عدة منذ عودة البلاد إلى الديموقراطية العام 1990.

بدأت عملية تغيير الدستور التشيلي في 15 نوفمبر 2019 بموافقة الأحزاب السياسية الرئيسية، لتهدئة التوترات الاجتماعية التي أثارتها تظاهرات اندلعت في الشهر السابق.

شهدت انتخابات أعضاء هذه الجمعية انتصاراً مفاجئاً لمرشحين مستقلين حصلوا على 46 في المئة من الأصوات، على حساب الأحزاب التقليدية.

وحصلت لائحة انبثقت من تظاهرات خريف 2019 وأُطلقت عليها تسمية «لائحة الشعب» وهي ذات توجّه يساري، على 27 مقعداً في الجمعية.

وقد وعد هؤلاء المستقلّون المنتمون إلى المجتمع المدني، بتغييرات عميقة في النموذج التشيلي للتنمية الاقتصادية الذي ينطوي على تفاوتات كبيرة.

إسبانيا تعتزم العفو عن السجناء الانفصاليين

مدريد – «وكالات» : أعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز الإثنين، أن بلاده ستصدر عفواً عن السجناء الانفصاليين الكتالونيين الذين دبّروا محاولة الاستقلال في العام 2017، في خطوة من شأنها طي صفحة مأزق سياسي مستمر منذ سنوات حول سعي المنطقة للانفصال.

وقال رئيس الوزراء الإشتراكي إن حكومته اتّخذت قراراً بـ»المصالحة» وتعتبر أن العفو الذي ستتم المصادقة عليه خلال جلسة للحكومة تعقد الثلاثاء، سوف «يمهّد الطريق أمام هذا المسار».

وتابع سانشيز في خطاب في برشلونة أمام نحو 300 ناشط في المجتمع المدني الكتالوني «يجب اتّخاذ خطوة أولى. الحكومة الإسبانية ستتّخذ هذه الخطوة الأولى الآن».

ومعظم المدانين أعضاء سابقون في الحكومة الإقليمية الانفصالية برئاسة كارليس بوتشيمون.

ودين الانفصاليون الـ12 لدورهم في تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الأول من أكتوبر 2017، رغم أن القضاء حظره، وأعقبه بعد بضعة أسابيع إعلان الاستقلال من جانب واحد.

يمضي تسعة من هؤلاء الانفصاليين أحكاماً بالسجن تراوح بين 9 و13 عاماً بينهم أوريول جونكيراس زعيم حزب اليسار الجمهوري في كتالونيا، الحليف الرئيسي للحكومة الإسبانية في البرلمان.

لكن المعارضة اليمينية تتهم رئيس الوزراء الاشتراكي بتقديم تنازل جديد للانفصاليين الكتالونيين الذين تعتمد عليهم جزئياً حكومته التي تحظى بأقلية في البرلمان الإسباني.

ودان زعيم «الحزب الشعبي» اليميني بابلو كاسادو توجّه الحكومة لإصدار عفو عن أشخاص «غير نادمين ويلوّحون بمعاودة الكرّة»، في إشارة إلى تعهّد الانفصاليين المدانين مواصلة السعي للاستقلال.

في المقابل، ما تزال الشريحة الأكثر تطرفاً في الحركة الانفصالية التي تضمّ حزب بوتشيمون الذي فرّ إلى بلجيكا عام 2017، تؤيد الاستقلال.

من جهته، وصف الرئيس الكتالوني الانفصالي الجديد بيري أراغونيس الإعلان الصادر عن رئيس الوزراء الإسباني بأنه «حل جزئي».

القوات الأفغانية تستعيد منطقتين في إقليم تخار شمالي البلاد

كابول – «وكالات» : أعلنت وزارة الدفاع الافغانية في بيان لها، استعادة منطقتي «بانغي» و«خواجة غار» الواقعتين في إقليم تخار شمالي البلاد، من مسلحي طالبان، في عملية شنتها قوات الحكومة وقوات الانتفاضة العامة، صباح أمس الاثنين.

ونقلت قناة «طلوع نيوز» الاخبارية عن الوزارة القول إن العملية بدأت مساء الأحد بدعم من القوات الجوية، مضيفة أنه قد «تم تطهير المنطقتين من عناصر طالبان صباح أمس».

وقالت وزارة الدفاع إن «مسلحي طالبان هربوا من المنطقة بعد أن تكبدوا خسائر فادحة».

كما أشار البيان إلى أن قريتي «أبدال» و«قارة بارشو» الواقعتين على أطراف مدينة تالقان، عاصمة الإقليم، تم تطهيرهما أيضا من عناصر طالبان. ولم تعلق طالبان على العملية بعد.

أفراد من القوات الأفغانية